الحكمة والتعليل في الفعل الإلهي
عند الحكيم الترمذي
ومدى تأثر المتكلمين به

إعداد الدكتور

محمد عبدالعزيز مشعل

مدرس العقيدة والفلسفة

بكلية أصول الدين - طنطا

جامعة الأزهر

الحكمة والتعليل في الفعل الإلهي
عند الحكيم الترمذي ومدى تأثر المتكلمين به

محمد عبد العزيز مشعل

قسم العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين بطنطا، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: mohamedabdelaziz.el.64@azhar.edu.eg
mashaal.88@gmail.com

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان موقف الحكيم الترمذي من تعليل أفعاله تعالى، فالحكيم الترمذي من الأئمة الذين اهتموا بتلك المسألة اهتمامًا بالغًا، فقام بالتأليف والكتابة حول قضية التعليل، وما تفرع عنها من مقاصد شرعية، وهو من الأوائل الذين كتبوا في تلك القضية، مخالفًا بذلك الرأي السائد في هذا الوقت آنذاك أن أفعاله تعالى لا تعلل، فقدم رؤية أخرى مخالفة لما كان عليه جمهور العلماء في عصره، ولم يتوقف الحكيم عند هذا الحد بإثبات التعليل؛ بل قام بالبحث في العبادات والتشريعات، وإظهار ما فيها من مقاصد ومآلات. ونحاول في هذا البحث الوقوف على تلك القضية في الفكر الكلامي الإسلامي، والحديث عن موقف الحكيم الترمذي منها، وبيان الأسس التي بنى عليها موقفه، ومدى تأثر غيره به ممن جاءوا بعده. واتبعتُ في هذا البحث المنهج التحليلي. وقد انتهى البحث إلى عدد من النتائج أهمها: أن الأشاعرة لا ينكرون اشتمال أفعاله تعالى على حكم، وما ينكرونه أن تكون هذه الحكم علة له سبحانه. أن الماتريدية يقولون بلزوم الحكمة في أفعاله تعالى، وهذا الموقف منهم يختلف عن موقف المعللة فاللزوم عند الماتريدية تفضلًا منه سبحانه لا وجوبًا. أن المعتزلة في موقفهم التعليلي يؤكدون على أن غرضًا يعود إلى الخلق من فعله –تعالى– وزاد عليهم ابن تيمية بأن

غرضًا يعود إلى الخالق. أن الفعل الإلهي عند الحكيم الترمذي لا يخلو من الحكمة، فالحكمة لازمة لفعله –سبحانه–، فلا شيء من المقادير يجري على العباد إلا بحكمة. العقل له أهميته ومكانته عند الحكيم الترمذي في إدراك العلل. بنى الحكيم الترمذي موقفه التعليلي على قضية العدل الإلهي. الجانب الصوفي عند الحكيم الترمذي كان له الأثر في بيان التعليل، وإظهار محاسن الشريعة، ومقاصد التكاليف الشرعية. تأثر الماتريدية والغزالي وابن تيمية بالحكيم الترمذي، مع اختلاف مواقفهم.

الكلمات المفتاحية: الحكمة، التعليل، الفعل الإلهي، الحكيم الترمذي، الأشاعرة، الماتريدية.

Wisdom and Causality in Divine Action According to Al-Hakim At-Tirmizi and Its Influence on Later Theologians

Mohamad Abd Al-Aziz Meshaal
Department of Creed and Philosophy, Faculty of Usul Ad-Deen, Tanta, Al-Azhar University, Egypt
Email: mohamedabdelaziz.el.64@azhar.edu.eg | mashaal.88@gmail.com

Abstract:

This study aims to examine Al-Hakim At-Tirmizi's position on the notion of causality (*talil*) in relation to the divine acts of God. At-Tirmizi was one of the early scholars who devoted significant attention to the idea of divine causality and the associated objectives (*maqaṣid*) of Sharia. Contrary to the dominant view of his time, which denied causality in Gods actions, At-Tirmizi presented an alternative perspective affirming the presence of wisdom and purpose behind divine acts. He went further by analyzing rituals and legislations to highlight their wisdom and intended outcomes. This paper explores this critical issue within Islamic theological thought, delving into At-Tirmizi's views, the foundations upon which he built his arguments, and the extent to which later scholars were influenced by his thought. The study employs analytical methodology. Among the key findings of this research are the following:The Asharites do not deny that Gods actions contain wisdom; rather, they reject that such wisdom constitutes a cause or reason (*illah*) for His actions.The Maturidites affirm the necessity of wisdom in divine acts, though they see it as an act of divine grace and not obligation.The Mutazilites affirm divine causality and assert

that Gods actions aim to benefit creation. Ibn Taymiyyah extended this by asserting that Gods actions also have a purpose that pertains to the Creator Himself.According to Al-Hakim At-Tirmizi, divine action is never devoid of wisdom; all decrees upon creation proceed from divine wisdom.Reason (*aql*) holds a prominent role in At-Tirmizi's approach to discerning causality.His affirmation of causality is rooted in his conception of divine justice.The Sufi dimension of At-Tirmizi's thought contributed to his emphasis on wisdom and the advantages of divine legislation. Later scholars such as the Maturidites, Al-Ghazali, and Ibn Taymiyyah were influenced by At-Tirmizi's views, albeit with differing interpretations and emphases.

Keywords: Wisdom, Causality, Divine Action, Al-Hakim At-Tirmizi, Asharites, Maturidites

مقدمـــة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد...

فإنه من المسائل المهمة التي تناولها علماء الكلام (الحكمة والتعليل في أفعاله تعالى)، ونجد هذه المسألة قد شغلت علماء الكلام والأصول معًا، وهي واحدة من المسائل المشتركة بين الأصلين، وكان السؤال الرئيس الذي دار حوله الخلاف: هل أفعاله –تعالى– معللة بالحكم والمصالح أم لا؟ وهل أفعاله تعلل بالأغراض؟

وكان العلماء يفرقون بين أمرين، أمر متفقون مجمعون عليه، وأمر آخر هو محل الخلاف بينهم، "فأمَّا الأمر المجمع عليه فهو أن تكاليف الشريعة في ذاتها تحقق للعباد مصالح تترتب عليها سعادتهم في الدنيا والآخرة.

وأما الأمر المختلف فيه فهو التساؤل حول هذه المصالح هل هي مقصودة ومراعاة من قبل الشارع، أو أنها لم يتعلق بها قصد وغرض أصلًا؟"(١).

هنا اختلفت الإجابة حول هذا السؤال في الفكر الإسلامي، فهناك من يرى أن أفعاله تعالى معللة، وهناك من يرى خلاف ذلك، "وتقوم هذه المشكلة أصلاً على تصور المتكلمين للإرادة الإلهية، أهي مطلقة لا تخضع لمعايير الحسن والقبح والعدل والظلم؟ أم هي مرتبطة بمراعاة الحكمة والعدل والمصلحة"(٢).

---

(١) الآمدي وآراؤه الكلامية، أ.د حسن الشافعي (ص٤٣٣)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

(٢) حديث في العلل والمقاصد، أ.د أحمد الطيب (ص١٠٠–١٠١)، طبعة مجلس حكماء المسلمين، الطبعة الثالثة، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م.

وكان من بين الأئمة الذين اهتموا بتلك المسألة اهتمامًا بالغا الحكيم الترمذي، الذي ألّف ودوّن حول قضية التعليل، وما تفرع عنها من مقاصد شرعية، فهو من الأوائل الذين كتبوا في الحكمة والتعليل ومقاصد الشريعة.

ولأهمية هذه القضية ومحوريتها عنده نجد عنوان كتابه الرئيس في هذه القضية يحمل إثبات هذا الأمر، وهو ما سماه: (إثبات العلل) وكأنه أراد بهذا الرد على المانعين للتعليل ابتداء من عنوان كتابه.

فإن المتتبع لعصر الحكيم الترمذي وما قبله يجد أن الرأي السائد في هذا الوقت آنذاك أن أفعاله تعالى لا تعلل، إلا أن الحكيم الترمذي كان له موقف آخر ورؤية أخرى مخالفة لما كان عليه العلماء في عصره، وذلك بتأكيده على الحكمة والتعليل، ولم يتوقف الحكيم عند هذا الحد، بل قام بالبحث في العبادات والتشريعات، وإظهار ما فيها من مقاصد ومآلات.

ونحاول في هذا البحث الوقوف على تلك القضية في الفكر الكلامي الإسلامي أولًا، ثم الحديث عن موقف الحكيم الترمذي منها، وبيان الأسس التي بنى عليها موقفه، ومدى تأثر غيره به ممن جاءوا بعده.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الحديث عن الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، كما أن هناك أيضا العديد من الدراسات التي تناولت الحكيم الترمذي، إلا أنني لم أقف على دراسة محددة تناولت موقف الحكيم الترمذي من الحكمة والتعليل في أفعاله تعالى.

إشكالية البحث:

تتلخص إشكالية البحث في إثبات الحكيم الترمذي للتعليل في الفعل الإلهي، وذلك في وقتٍ كان الموقف السائد رفض ذلك، فلماذا خرج الحكيم الترمذي عن

هذا الموقف؟ وما هي الدوافع والأسباب؟ وما هو الأثر الذي ترتب على هذا الموقف؟ وهل تأثر به غيره ممن جاءوا بعده من الأئمة أو المدارس الكلامية؟ وما موقف أهل السنة منه؟ وهل يمكن قبول هذا الموقف أم أنه موقف يماثل موقف المعتزلة وغيرهم من المعللة؟

خطة البحث:

جاءت خطة البحث مقسمة إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

- **المقدمة: وفيها أهمية البحث وإشكاليته والدراسات السابقة وخطة البحث.**
- **التمهيد: وفيه التعريف بالحكيم الترمذي.**
- **المبحث الأول: التعريف بالحكمة والتعليل.**
- **المبحث الثاني: موقف الحكيم الترمذي من الحكمة والتعليل.**
- **المبحث الثالث: الحكمة والتعليل عند المتكلمين.**
- **المبحث الرابع: مدى تأثر المتكلمين بالحكيم الترمذي.**
- **الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته.**

التمهيد

التعريف بالحكيم الترمذي

حياته ونشأته:

هو الإمام الحافظ الزاهد العارف بالله: أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر الحكيم الترمذي، من أعلام القرن الثالث الهجري، وكان إمامًا من أئمة المسلمين(١).

واختلف في تاريخ مولده ووفاته، فمولده ما بين سنة ٢٠١هـ و٢١٥هـ، ووفاته ما بين سنة ٢٩٥هـ و٣٢٠هـ، ويرجح البعض أنه ولد نحو عام خمس ومائتين، ووفاته نحو عام عشرين وثلاثمائة للهجرة(٢).

لقي أبو عبد الله الحكيم الترمذي الأئمة الكبار وأخذ عنهم، وسمع الحديث بخراسان والعراق، وحدّث عن خلق كثير، منهم والده، وقتيبة بن سعيد، وعتبة بن عبد الله المروزي، وسفيان بن وكيع، وروى عنه الكثير من العلماء(٣).

وابتلي الحكيم الترمذي في حياته بمحنة عظيمة ألمَّت به، تحدث عنها الكثير من المؤرخين، يقول تاج الدين السبكي: "قال أبو عبد الرحمن السلمي: نفوه من ترمذ وأخرجوه منها، وشهدوا عليه بالكفر، وذلك بسبب تصنيفه كتاب: ختم الولاية وكتاب علل الشريعة، وقالوا: إنه يقول إن للأولياء خاتما كما أن للأنبياء خاتما، وإنه يفضل الولاية على النبوة....، فجاء إلى بلخ فقبلوه بسبب موافقته إياهم

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (٤٦٦/١٠)، دار الحديث – القاهرة، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

(٢) ينظر: مقدمة أ.د عبد الفتاح بركة لكتاب: بيان الكسب للحكيم الترمذي (ص١٢)، طبعة هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (٤٦٧/١٠).

على المذهب، ثم اعتذر السلمي عنه ببعد فهم الفاهمين، قلت: ولعل الأمر كما زعم السلمي"[١].

كما نقل ابن حجر ما ورد في حقه من ذم وطعن، ومن ذلك ما قاله كمال الدين بن العديم في كتابه تاريخ حلب، ورد عليه ابن حجر قائلًا: " ولعمري لقد بالغ بن العديم في ذلك، ولولا أن كلامه يتضمن النقل عن الأئمة أنهم طعنوا فيه لما ذكرته، ولم أقف لهذا الرجل مع جلالته على ترجمة شافية والله المستعان"[٢].

والحقيقة أن تلك المحنة العظيمة التي مرّ بها لم تكن مبرّرة من أعدائه، وإذا كان المؤرخون يُرجعون محنته إلى تأليفه لكتابي: (ختم الأولياء) و(إثبات العلل)، فهذان الكتابان ليس فيهما ما يخرجه من جماعة المسلمين، فهو لم يصرح بتفضيل الولاية على الرسالة، ولم يكن مقصده من إثبات العلل أن هناك غرضا للخالق من فعله، بما يعني النقص في حقه –سبحانه–، وليس في كتبه الأخرى ما يرميه به أعداؤه.

ولقد تحدث الحكيم الترمذي عن محنته وما مرّ به في تلك الفترة، وذكر أنهم نسبوا إليه ادعاء النبوة، وفي هذا يقول: "فأصابتنى غموم من طريق البهتان والسعايات، وحمل ذلك على غير محمله، وكثرت القالة، وهان ذلك كله عليّ، وسُلِّط عليّ أشباه ممن ينتحلون العلم، يؤذوننى ويرمونني بالهوى والبدعة ويبهتون، وأنا فى طريقي ليلاً ونهاراً، دؤوبًا دؤوبًا.

حتى اشتد البلاء، وصار الأمر إلى أن سعى بى إليّ والي بلخ، وورد البلاء من عنده من يبحث عن هذا الأمر، ورُفع إليه أن ههنا من يتكلم فى الحب، ويفسد

(١) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي (٢/٢٤٥، ٢٤٦)، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (٥/٣٠٩)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

الناس، ويبتدع، ويدَّعي النبوة، وتقوَّلوا عليَّ ما لم يخطر قطُّ ببالي، حتى صرتُ إلى بلخ، وكُتب عليَّ قباله ألاَّ أتكلم في الحب"(١).

ولم يقنط ولم ييأس الحكيم الترمذي بل صبر واحتسب، ورأى أن تلك المحنة سببا في تطهيره ورفعته، يقول الحكيم الترمذي: "وكان ذلك من الله تبارك اسمه سببًا فى تطهيري، فإن الغموم تطهر القلب. وذكرتُ قول داود، عليه السلام أنه قال: يا رب أمرتنى أن أُطَهِّر بدني بالصوم والصلاة، فبمَ أُطَهِّر قلبي؟ قال: بالغموم والهموم يا داود، فتواترت عليّ الغموم، حتى وجدتُ سبيلاً إلى تذليل نفسي، فكنت أراودها على أمور قبل ذلك من طريق الذلة، فتنفر ولا تطاوعني...، فلما أصابتني هذه المقالة والغموم ذهبت شِرة نفسي، فحملت عليها هذه الأشياء، فذلّت وأطاعت، حتى وصل إلى قلبي حلاوة تلك الذلة"(٢).

ويذكر الحكيم الترمذي أن الله أيده ونصره على أعدائه، بل إنهم أدركوا خطأهم بوقوعهم فيه، وقدموه في العلم والدرس، وفي هذا يقول: "وقد كان هؤلاء الأشكال قبحوا أمري عند العامة...، ويشنعون أمري، ويرمونني بالبدعة من غير أن يكون ذلك من شأني أو توهمته قط، فما زالوا يكلمونني في ذلك حتى أجبتهم إلى القعود، فذكرت لهم من الكلام شيئًا كأنه يغترف من البحر، فأخذت مني القلوب مأخذًا، واجتمع الناس فلم تحتمل داري ذلك، وامتلأت السكة والمسجد، فلم يزالوا بي حتى مدوني إلى مسجد، وذهبت تلك الأكاذيب والأقاويل الباطلة، ووقع الناس في التوبة، وظهرت التلامذة، وأقبلت الرياسة والفتن، بلوى من الله لعبده"(٣).

---

(١) رسالة بدوّ شان، الحكيم الترمذي (ص١٧، ١٨) منشور ضمن كتابه: ختم الأولياء، تحقيق: عثمان إسماعيل يحيى، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

(٢) رسالة بدوّ شان، الحكيم الترمذي (ص١٨).

(٣) المرجع السابق (ص٢٠، ٢١).

ويرى الحكيم الترمذي أن هذا الموقف منه إنما كان بغضًا وحسدا له، وفي هذا يقول: "تبين لهم أن هذا كان منهم بغيًا وحسدًا، فلم ينفذ لهم بعد ذلك قول وأيسوا، وقبل ذلك كانوا صيَّروا السلطان والبلاد عليّ بحالٍ لا أجترئ أن أطلع رأسي، فأبى الله إلا أن يبطل كيدهم"(١).

والحقيقة أن الرجل كان على خير، وما قيل في حقه مبني على سوء ظنٍّ فيه، أو لتأويل كلامه تأويلا غير صحيح، ولهذا نجد أن الكثير من العلماء والمؤرخين قد أثنوا عليه علمًا ومقصدًا، يقول أبو نعيم: "له التصانيف المشهورة، كتب الحديث، مستقيم الطريقة، يرد على المرجئة وغيرها من المخالفين، تابع للآثار"(٢).

كما استبعد العلماء أن يصدر من الحكيم الترمذي ما نسب إليه، وهو ما صرح به السبكي في دفاعه عنه بقوله: "ما نظن بمسلم أنه يفضّل بشرًا غير الأنبياء عليهم السلام على الأنبياء"(٣).

هذا وإن كان قد دافع الكثير من العلماء عن الحكيم الترمذي عما نسب إليه إلا أنه يكفينا في ذلك دفاعه عن نفسه، وحديثه عن محنته، وإنكاره لما نُسب إليه.

أهم مؤلفاته:

ترك الحكيم الترمذي العديد من التصانيف في الحديث والسلوك وأصول الدين والمقاصد وغير ذلك(٤)، منها ما يلي:

---

(١) رسالة بدوّ شان، الحكيم الترمذي (ص٢١) منشور ضمن كتابه: ختم الأولياء، تحقيق: عثمان إسماعيل يحيى، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

(٢) حلية الأولياء، أبو نعيم الأصفهاني (٢٣٣/١٠)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي (٢٤٥/٢، ٢٤٦).

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (٤٦٧/١٠). طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي (٢٤٦/٢).

- **نوادر الأصول في أحاديث الرسول:** جمع الحكيم الترمذي في هذا الكتاب العديد من الأحاديث النبوية بالإضافة إلى الآثار والروايات، في الأخلاق والآداب، وذلك بقصد التزكية وتغذية الجانب الروحي، فهو يجمع بين علم الحديث والسلوك، وهو كتاب مطبوع في العديد من دور النشر، طبع بدار النوادر في سبع مجلدات، بتحقيق: توفيق محمود، ٢٠١٠م.
- **إثبات العلل:** وهو العمدة في مؤلفاته التي تتناول تعليل الأفعال، فيتحدث عن العلل الخاصة، والعلل العامة، ومقاصد الشريعة، وهو كتاب مطبوع، من طبعاته: طبعة جامعة محمد الخامس بالمغرب، تحقيق: خالد زهري، ١٩٩٨م.
- **المنهيات:** وهو كتاب جمع فيه الحكيم الترمذي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم التي نهى عنها، مع تعليق الحكيم الترمذي عليها، وهو كتاب مطبوع، من طبعاته: طبعة مكتبة القرآن، تحقيق: محمد عثمان، ١٩٨٥م.
- **ختم الأولياء:** يتناول الكتاب الولاية في الإسلام، والعلاقة بين الولاية والنبوة، والحديث عن مفهوم خاتم الأولياء، وهو كتاب مطبوع، من طبعاته: طبعة دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد الوارث محمد علي، ١٩٩٩م.
- **الحج وأسراره:** تناول في هذا الكتاب فريضة الحج من منظور روحي، وذلك ببيان الحكم والأسرار والمقاصد وراء هذه العبادة، وهو كتاب مطبوع، طبعه مطبعة السعادة، تحقيق: حسني نصر زيدان، ١٩٧٠م.
- **الصلاة ومقاصدها:** ويتناول الكتاب فلسفة الصلاة في الإسلام، وبيان مقاصدها الروحية، وتعليل ما ورد في الصلاة من أفعال، وهو كتاب مطبوع، طبعه دار الكتاب العربي، تحقيق: حسني نصر زيدان، ١٩٦٥م.

والحكيم الترمذي له مؤلفات أخرى عديدة مطبوعة منها: رياضة النفس، العقل والهوى، الأمثال من الكتاب والسنة، أدب النفس، غور الأمور.

وله العديد من الرسائل، وقد اهتم بها بعض المعاصرين، وذلك بجمعها وتحقيقها، من ذلك كتاب: رسائل الحكيم [خمس رسائل من الحكيم الترمذي] للأستاذ الدكتور عبد الفتاح بركة، طبعة هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، ٢٠٢١م.

علة تسميته بالحكيم:

يذكر الإمام الراحل الشيخ عبد الحليم محمود علّة تسميته بالحكيم، ويرى أنه انفرد من بين شيوخ الصوفية بهذا اللقب للأسباب الآتية:

- "لأنه كان على معرفة بتركيب الجسم مما يدل على أنه درس الطب.
- لأنه كان حريصًا على أن يجمع في حياته وفي تأليفه بين الناحية الروحية القديمة للثقافة الإسلامية، وبين المنهج العقلي الذي جد في عصره.
- لأنه كان أول مسلم بدت لديه براعم الأفكار الفلسفية الإغريقية، فكان بالتالي الممهد لمذهب العرفان في التصوف الإسلامي.
- لأنه قد خطى بالتعاليم الصوفية خطوة حاسمة في سيرها الموفق المطرد، فهي لم تعد عنده مجرد أحوال نفسية ينتقل إليها الصوفي في جلوته، أو مشاعر ذاتية يحس بها في خلوته، بل هي حقائق موضوعية لها كيانها المستقل وعالمها الخاص"[(١)].

لقد كان الحكيم الترمذي شخصية غير تقليدية، فلم يرض لنفسه إلا أن يكون مجددًا مفكرًا، ولهذا نجد أن له حضور قوي في الفكر الإسلامي، بمؤلفاته وأفكاره وتأثيره فيمن أتى بعده.

(١) مقدمة أ.د عبد الحليم محمود لكتاب الصلاة ومقاصدها للحكيم الترمذي (صـ ج)، تحقيق: حسني نصر زيدان، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، ١٩٦٥م.

المبحث الأول

التعريف بالحكمة والتعليل

أولا: تعريف الحكمة:

الحكمة في اللغة "أحكمت الشيء فاستحكم صار محكما، وحكم الرجل وحكمه وأحكمه منعه مما يريد"(١)، والحكمة والحكيم "المتقن للأمور، وقد حَكُم من باب ظرُف، أي صار حكيما وأحكَمَهُ فاسْتَحْكَمَ أي صار مُحْكَما(٢)".

وفي الاصطلاح تأتي على ثلاثة معانٍ كما يقول الجرجاني:

- الأول: الإيجاد.
- الثاني: العلم.
- الثالث: الأفعال المثلثة، كالشمس والقمر وغيرهما، وقد فسر ابن عباس، رضي الله عنهما، الحكمة في القرآن، بتعلم الحلال والحرام، وقيل: الحكمة في اللغة: العلم مع العمل، وقيل: الحكمة يستفاد منها ما هو الحق في نفس الأمر بحسب طاقة الإنسان، وقيل: كل كلام وافق الحق فهو حكمة، وقيل: الحكمة هي الكلام المقول المصون عن الحشو(٣).

ثانيًا: تعريف التعليل:

التعليل في اللغة "سقي بعد سقي وجني الثمرة مرة بعد أخرى"(٤)، وأما التعريف الاصطلاحي فيعرفه الجرجاني بما يلي:

---

(١) لسان العرب، ابن منظور (١٤٠/١٢)، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

(٢) مختار الصحاح، الرازي (ص١٦٧)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

(٣) ينظر: التعريفات، الجرجاني (ص٩١)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

(٤) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية (٦٢٣/٢)، نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، طبعة مجمع اللغة العربية، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

- أن التعليل هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر.
- أن التعليل في معرض النص ما يكون الحكم بموجب تلك العلة مخالفا للنص كقول إبليس في قوله تعالى: ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف١٢].
- أن التعليل هو انتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر كانتقال الذهن من النار إلى الدخان والاستدلال هو انتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر.
- أن التعليل هو إظهار عليّة الشيء سواء كانت تامة أو ناقصة"[١].

وجاء في المعجم الوسيط أن التعليل هو "تبيين علة الشيء وما يستدل به من العلة على المعلول"[٢].

وبهذا يتبين أن التعليل هو انتقال الذهن من المؤثر (العلة) إلى الأثر (المعلول)، وهو ما يسمى بالبرهان اللمي[٣].

ثالثًا: الفرق بين المصطلحين:

يلاحظ مدى التقارب بين مصطلح الحكمة والعلة، إلا أن بينهما عموم وخصوص مطلق، فالحكمة أخص من العلة؛ لأن العلة الخارجة غير الداخلة في الماهية تنقسم إلى قسمين:

- علة غائية: وهي الغاية من إيجاد الشيء، كالغاية من صنع الكرسي الجلوس عليه.

---

(١) التعريفات، الجرجاني (ص٨٦).
(٢) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية (٦٢٣/٢).
(٣) التعريفات، الجرجاني (ص١٤١).

- علة فاعلية: وهي ما يكون به الشيء، وهو غير داخل في ماهيته، كالنجار فهو الفاعل للكرسي[١].

وبهذا فالتعليل يكون بالعلة الفاعلية والعلة الغائية، أما الحكمة فيلاحظ أن التعليل فيها يكون بالعلّة الغائية فقط.

رابعًا: المفاهيم الأخرى في هذا السياق:

هناك مفاهيم أخرى استخدمت في تعليل الفعل الإلهي كالغرض، والذي استخدمه بعض المتكلمين في إثبات التعليل أو نفيه.

والغرض في اللغة هو حزام الرحل، والجمع غُرض وأغراض، والغرض الهدف الذي يُرمى إليه، وفهم غرضه أي قصده[٢]، وفي الاصطلاح هو العلم بالأمر المنتظر الذي له فعل الفاعل، فإذا كان للفعل ثمرة في المستقبل صح أن يقال في فاعله إن غرضه في الفعل هو ذلك الأمر[٣].

(١) ينظر: الإشارات والتنبيهات ابن سينا (٣٠/٣)، تحقيق: د سليمان دنيا، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

(٢) ينظر: لسان العرب، ابن منظور (١٩٣/٧). مختار الصحاح، الرازي (ص٤٨٨).

(٣) ينظر: المغني، القاضي عبد الجبار (٦٤/١١)، طبعة وزارة الثقافة، مصر، الطبعة الأولى.

المبحث الثاني

موقف الحكيم الترمذي من الحكمة والتعليل

ترتبط مسألة التعليل في أفعاله تعالى إثباتًا أو نفيًا بمسألة أخرى وهي الحسن والقبح في أفعاله تعالى، فهناك علاقة لزومية متبادلة، فمن يُحسّن أو يُقبّح عقلًا يلزمه القول بالتعليل في أفعاله تعالى، والعكس صحيح، فمن لا يُحسّن أو يُقبح عقلًا لا يلزمه القول بالتعليل؛ لأن التعليل فرع تقبيح العقل وتحسينه، وأنه بانهدام الأصل وهو التحسين والتقبيح العقليين ينهدم معه فرعه وهو التعليل في أفعال الله تعالى(١).

ولقد كان الرأي السائد للعلماء في المجتمع الذي عاش فيه الحكيم الترمذي هو التأكيد على نفي التعليل في الفعل الإلهي، فضلًا عن القول بحكمٍ ومقاصد، بالرغم من ظهور مقالة المعتزلة في ذلك الوقت بإثبات التعليل، فالحكيم الترمذي عاش في القرن الثالث الهجري، وقد سبق مولده مولد أئمة أهل السنة الإمام الأشعري والإمام الماتريدي، وقد عاصرهم في فترة حياتهم، فهل كان الحكيم من القائلين بالتعليل أم من النافين له؟

بتتبع ما كتبه الحكيم الترمذي نجد أنه من الأوائل الذين صنّفوا في التعليل، وبيان الحِكم والمقاصد، وله في ذلك أكثر من مؤلف، منها: (إثبات العلل) و(علل العبادات) و(الصلاة ومقاصدها) و(الحج وأسراره)، وحرص كل الحرص على إيجاد تعليلٍ لكل العبادات والشرائع.

مفهوم الحكمة والحكيم عند الترمذي:

يفسر الحكيم الترمذي معنى الحكمة والحكيم بما ورد في الحديث الذي رواه أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا حليم

(١) ينظر: حديث في العلل والمقاصد، أ.د أحمد الطيب (ص١٢٣).

إلا ذو عثرة ولا حكيم إلا ذو تجربة)[١]، وفي هذا يقول: "وأما قوله لا حكيم إلا ذو تجربة فالحكمة من نور الجلال فإذا أعطي العبد انفجرت ينابيع الحكمة على قلبه، فهذه الحكمة ينبوعها على قلبه، فهي جاثمة متراكمة، وما لم يأخذه التجارب لم تقدر النفس على مطالعة الحكمة؛ لأن النفس بلهاء غنمية مشغولة بالشهوات، فكيف تدرك الحكمة، والحكمة باطن الأمور، وأسرار العلم، فهي تعاين الظاهر ولا تدركه، فكيف تدرك الباطن، فإذا جرت الأمور صارت هذه التجارب له كالمرآة، ينظر فيها لأنها صارت معاينة"[٢].

ومن خلال هذا النص يتبين ما يلي:

- الحكمة وإدراكها متوقفة على أن يكون الإنسان حكيمًا، واكتساب الإنسان لها متوقف على مروره بتجربة روحية صادقة.
- الله سبحانه وتعالى هو من يفيض على قلوب عباده الصادقين بينابيع الحكمة، والتجربة الروحية هي مفتاح المطالعة والمكاشفة لها.
- النفس المشغولة بالشهوات والتي لا حظ لها من التجربة الروحية لا يمكنها بأي حال إدراك الحكمة؛ لأن الحكمة من الأمور الخفية الباطنة، فكيف لمن كان اهتمامه بالظاهر أن يدرك الباطن.

الحكمة في الفعل الإلهي وكيفية إدراكها:

يرى الحكيم الترمذي أن الفعل الإلهي لا يخلو من الحكمة، فالحكمة لازمة للفعل الإلهي، وفي هذا يقول: "إنه لم يكن في المقادير شيء يجري على العباد إلا بحكمة، ولم يخرج إلى العباد من وجه من الأمر والنهي إلا لحجة"[٣].

---

(١) أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب الأدب، رقم: (٣٢٤٣).

(٢) نوادر الأصول، الحكيم الترمذي (١٩٣/٤)، تحقيق: توفيق محمود، دار النوادر، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

(٣) إثبات العلل، الحكيم الترمذي (ص٧٦)، تحقيق: خالد زهري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

ويقول: "إنك إن سألتني عما اختلف الناس فيه من إثبات العلل في الأمر والنهي، فقال قائلون: هذا تعبد من ربنا خلقهم فتعبدهم للأمر والنهي، وليس لأمره علة؛ وإنما هو امتحان وابتلاء، وقال آخرون: هو ابتلاء وامتحان تعبدهم به، وليس يدفع هذا أحد منا، ولكنّ عللها قائمة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها"(١).

ويؤكد الحكيم على أن العجز عن إدراك الحكمة لا يعني عدم وجودها؛ وإنما يعود لأسباب، وفي هذا يقول: "فإن قيل له ما هي تلك الحكمة؟ فهل أنت إلا عاجز عن الحكمة وعن دركها؟ وعجزك هذا لأنك مسلوب من نور الحكمة، وصدرك مشحون بدخان الشهوات، فإن حريقها يدخن الصدر ويظلمه"(٢).

إذا كان الأمر كذلك فمن الذي يدرك الحكمة في نظر الترمذي؟

يرى أن العلماء هم أصحاب هذا الفضل وفي هذا يقول: "نعم إن الله تعالى فضل العلماء بهذا العلم، فمن رعاه حق رعايته أتاه ظاهر العلم وباطنه وظاهره على اللسان، وهو حجة الله على خلقه، وباطنه في القلوب فذلك العلم النافع....، والعلم وديعة الله تعالى في الصدور، والوديعة أمانة، فمن خان الأمانة حرم لبابه، وإنما يبقى معه قشره....، فالحكمة لخاصة الله تعالى، وإنما صاروا خاصته لأنهم جاهدوا نفوسهم في الله حق جهاده، فأخلوا صدورهم من حب النفس وشهواتها، فاستوجبوا الرحمة، وأمدوا بالنور، فلما أشرق النور في صدورهم طالعوا الحكمة بعيون القلوب"(٣).

(١) إثبات العلل، الحكيم الترمذي (ص٦٧).
(٢) المرجع السابق (ص٦٩).
(٣) المرجع السابق (ص٦٩، ٧٥).

ومن خلال ما سبق يتبين تأكيد الحكيم الترمذي على الآتي:

- الفعل الإلهي لا يخلو من الحكمة، فهي من لوازمه.
- عدم إدراك الحكمة يعني أن الإنسان منهمك في الظاهر من شهوات وملذات، فلم يمر بتجربة روحية تكشف له ينابيع الحكمة، فعدم إدراكها لا يعني خلوها من الفعل الإلهي؛ وإنما لخلل في ذات النفس البشرية، ومن هنا كان العلماء الذين جاهدوا أنفسهم، ولهم تجارب روحية صادقة هم أقدر الناس على معرفتها.

الحكيم الترمذي ودفاعه عن القول بالتعليل ورده على النافين:

يدافع الحكيم الترمذي عن إثباته العلة، ويرد على النافين لها بأدلة نقلية وعقلية وفي هذا يقول: "وإن قال قائل: إنه –تعالى– ابتلاهم لا لعلة فقد أكذبه التنزيل، حيث يقول تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة:١٤٣]. وقوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد:٣١].

ويقال للذي نفى العلة في مخاطبتك بمسألة فإن خرجت منها وإلا فقد كفينا أمرك، حدّثْنا عن الله تبارك وتعالى، هل أمر العباد بما أمر، ونهاهم عما نهى جزافًا أم من الحكمة؟

فإن قال: جزافًا فقد أهمل وعطّل الأمر ونسبه إلى اللعب، وإن قال من الحكمة فقد خرج الأمر والنهي إلى العباد"(١).

وهنا نجد الحكيم الترمذي يلزم خصومه من النافين للحكمة، بقضية شرطية منفصلة، وهي أن الفعل الإلهي إما أن يكون لحكمة وإما أن يكون جازفًا، فإنكار الحكمة يلزم منه العبث في الفعل الإلهي، وهو سبحانه منزه عنه، مما يعني أنه لا فعل إلا بحكمة منه تعالى.

(١) إثبات العلل، الحكيم الترمذي (ص٦٨، ٦٩).

أساس القول بالتعليل عنده:

فيما سبق أكد الحكيم الترمذي على القول بالتعليل، ولكن ما هو الأساس وما هو المنطلق الذي بنى عليه القول بالتعليل؟

المتتبع لنصوص المثبتة للتعليل كالمعتزلة وغيرهم يجد أن أساس قولهم في إثبات التعليل قولهم بالتحسين والتقبيح العقليين(١)، فهل هذا هو الأساس الذي بنى عليه الحكيم الترمذي موقفه التعليلي؟

إن المتتبع لكلام الحكيم الترمذي يجد أنه أكد على أهمية العقل في الإدراك بشكل عام، فهو أساس لا يمكن تخطّيه أو تجاوزه عنده، فبالعقل يكون الإيمان والتفكير، يقول الترمذي: "العقول مواهب الله –سبحانه وتعالى–، والطاعات مكاسب العباد، ولا تنال المكاسب إلا بالمواهب"(٢).

ففي هذا النص نلاحظ كيف ربط الحكيم الترمذي بين التعبد والتفكر، "فجعل حسن الفهم سبيلا مخلصا إلى حسن التدين والتعلق بالله، وهو توجيه منه إلى إيلاء العقل منزلته الكبرى في جوانب التفكير، وفي مسائل الارتباط بالممارسة الدينية فهمًا وسلوكًا، والعقل في هذه المنزلة يقود إلى معرفة مصالح الدين والدنيا فيختار ولا يحتار"(٣).

وإذا كان التحسين والتقبيح العقليين أساس القول بالتعليل عند القائلين به فإن الحكيم الترمذي لم يذكره صراحة، إلا أنه يلزمه القول به؛ لأنه نص على ما ترتب

---

(١) ينظر: حديث في العلل والمقاصد، أ.د أحمد الطيب (ص١١٥).

(٢) معرفة الأسرار، الحكيم الترمذي (ص٣٨)، تحقيق: محمد إبراهيم الجيوشي، دار النهضة العربية.

(٣) نشأة الفكر المقاصدي وتطوره من القرن الثالث إلى القرن العشرين، العربي إدناصر (ص١١٨)، مجلة عالم الفكر، العدد:١٧٣، ٢٠١٨م.

عليه القول بالحسن والقبح العقليين، وذلك بتأكيده على قضية العدل الإلهي ومحوريتها ولزومها في التعليل، أو كما يقول الحكيم أن المقصد من الفعل الإلهي "ليبرز عدله –سبحانه– على الجميع"(١).

فالله سبحانه وتعالى إنّما كلّف عباده بأوامر ونواهي، هذه الأوامر والنواهي لها علة، وهي إقامة العدل بين العباد، فالفعل الإلهي مرتبط بالعدل، يقول الحكيم الترمذي: " يقال لهذا الذي نفى العلة وقال هو ابتلاء وامتحان، فهذا الابتلاء لاستخراج سرائر العباد، فإنهم قد نطقوا بالتوحيد، والذي انضمر عليه العباد لا يعلمه إلا علام الغيوب، فامتحنهم بالأمر والنهي ليظهر مافي القلوب، فإذا اثاب وعاقب وقدم في الثواب وأخر، وكان عذره ظاهرًا في عَرَصَة القيامة؛ فلم يتحير الخلق في قضائه وعدله"(٢).

وبهذا يتبين أن الحكيم الترمذي يجعل من العدل مقصدًا عامًا لكل أفعاله –سبحانه، وفي هذا يقول: "من لم يفهم علَّته زاغ عن القصد، وانتظم في الجور"(٣).

كما اعتبر الحكيم الترمذي تنزيهه سبحانه عن العبث يستلزم منه أن يكون لفعله حكمة، مما يعني ضرورة التعليل، ولهذا يُوجّه كلامه لمنكر التعليل قائلًا: "حدثنا عن الله تبارك وتعالى، أمر العباد بما أمر، ونهاهم عما نهى جزافًا أم من الحكمة؟ فإن قال: جزافًا فقد أهمل وعطل الأمر ونسبه إلى اللعب، وإن قال من الحكمة خرج الأمر والنهي إلى العباد"(٤).

---

(١) إثبات العلل، الحكيم الترمذي (ص٨٠).
(٢) المرجع السابق (ص٦٧).
(٣) المرجع السابق (ص٧٩).
(٤) المرجع السابق (ص٦٩).

إذًا: يمكن القول بأن قضية العدل الإلهي هي محور الموقف التعليلي للحكيم الترمذي، فالعدل الإلهي يقتضي أن يكون الابتلاء لحكمة وقصد، كما أنه يؤكد على أن إبراز عدله –سبحانه– وظهوره أمر مقصود، وإلا لزم الكثير من المحالات في حقه سبحانه.

الأثر المترتب على إثبات التعليل عنده:

القول بإثبات التعليل يترتب عليه إثبات مقاصد الشريعة، "فالخطوة الأولى في نظرية المقاصد لا تبدأ إلا من مسلّمة التعليل، وبدونها لا يمكن البدء في المقاصد لا تأسيسًا ولا تقسميًا"(١).

وبهذا انتقل الحكيم الترمذي من إثبات التعليل إلى البحث عن المقاصد، فنجده يؤكد في تعليله على البعد الأخلاقي للدين، وأن الأخلاق هي الثمرة والنتيجة، ويرسخ لذلك بما عنده من معرفة صوفية، فالترمذي يدرك أهمية إثبات الصّلة بين العلل والمقاصد وبين إصلاح النفس، وكثيرا ما يربط بينهم بتفسير إشاري، وفي هذا يقول: "البداية بالحقيقة، ثم بالشريعة؛ لأن الشريعة لا تصح إلا بالحقيقة؛ لأنه ما لم يأت بكلمة التقوى لا تقبل منه الطاعة، ألا ترى أنه لو بدأ بالمروة لم يفد وقوفه ما لم يبدأ بالصفا، كما أن الإنسان ما لم يؤمن بالله عز وجل لم تكن طاعته طاعة، ولا يكون مخاطبًا بالشريعة"(٢).

وقد كان هذا المنحى الصوفي عنده في بيان التعليل الأثر البالغ في إظهار محاسن الشريعة وحقيقة التكاليف الشرعية، يقول الترمذي في حديثه عن صورة وهيئة الصلاة: "إنها وضعت إظهارًا للعبودية، وسببًا لتطهير الموحدين،

(١) حديث في العلل والمقاصد، أ.د أحمد الطيب (ص١٤٠).

(٢) الحج وأسراره، الحكيم الترمذي (ص١١٩)، تحقيق: حسني نصر زيدان، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

وسترًا لمساوئ أعمالهم، فصورت أفعالها على أفعال العباد لتقابل تلك المساوئ فتسترها، ليقدم غدا على ربه مستورًا، قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود:١١٤]، فالعبد إنما خلق ليكون له عبدًا، كما خلق فيثاب على كونه هذا، فيصير غدًا حرًا ويكون في جوار الله ملكًا، وخلق ليترك مشتهياته لمشتهيات الله في أحواله، ليسكن غدًا دارًا له فيها ما اشتهت نفسه"(١).

من خلال ما سبق تبين موقف الحكيم الترمذي من تعليل أفعال الله تعالى، وهو الموقف الذي اتسم بالدفاع والتأكيد على إثبات التعليل، انطلاقا من العدل الإلهي، وتنزيهه سبحانه عن العبث، وترتب على هذا الموقف بحثه وتفصيله في المقاصد الشرعية.

والحكيم الترمذي وإن لم يصرح بالتحسين والتقبيح العقليين الذي بنى عليه المعللة موقفهم التعليلي إلا أنه يلزمه القول به، فلم تأخذ قضية التحسين والتقبيح العقليين حقها من البحث كمقالة كلامية إلا مع الجدل العقدي الذي دار بين المعتزلة وخصومهم.

هذا هو موقف الحكيم الترمذي من الحكمة والتعليل في الفعل الإلهي، فهل هذا الموقف موافق لموقف أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية أم مخالف لهم؟ هذا ما سنعرفه في المبحث التالي.

(١) الصلاة ومقاصدها، الحكيم الترمذي (ص٢٢).

المبحث الثالث

الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند المتكلمين

نستعرض في هذا المبحث موقف المتكلمين من الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى بين الإثبات والنفي، والحقيقة أن مسألة التعليل "تنبثق من زاوية الحسن والقبح؛ لأن الفعل المعلل الذي يقصد فاعله لغرضٍ حسنٍ من ورائه هو فعل حسن، ومن ثم وجب أن تكون أفعال الله ذوات علل وأغراض، والعكس صحيح...، وهكذا تنشأ علاقة لزوم متبادلة بين الحسن والقبح العقليين والقول بالإيجاب من ناحية، والتعليل من ناحية أخرى"(١).

ونتناول موقف أهل السنة أولا من التعليل، ثم موقف بعض مخالفيهم كالمعتزلة وابن تيمية وذلك فيما يلي:

أولا: الحكمة والتعليل عند أهل السنة:

بالنظر إلى تراث الأشاعرة والماتريدية نجد اختلاف موقفهم من الحكمة والتعليل، وهذا سنبينه من خلال الآتي:

- **موقف الأشاعرة:**

فيما يتصل أولًا بإثبات الحكمة في الفعل الإلهي، فإن الأشاعرة يؤكدون على أن الله سبحانه متصف بالحكمة، ولكن ما دلول هذا الوصف في فعله تعالى؟ هل الحكمة التي يقصدونها هي أن فعله لا بد له من غرض وقصد؟

يقول الباقلاني: "فإن قال قائل: فهل تقولون إن صانع العالم صنعه بعد أن لم يصنعه لداعٍ دعاه إلى فعله، ومحرك حركه، وباعث بعثه، وغرض أزعجه، وخاطر اقتضى وجود الحوادث منه؟ أم صنعه لا لشيء مما سألت عنه؟ قيل: إنه تعالى صنع العالم لا لشيء مما سألت عنه"(٢).

---

(١) حديث في العلل والمقاصد، أ.د أحمد الطيب (ص١١٥-١١٦).

(٢) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، الباقلاني (ص٥٠)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.

ويقول البغدادي: "وهو سبحانه حكيم في خلق كل ما خلق، ولو لم يخلق لم يخرج عن الحكمة"(١).

ويقول الشهرستاني: "الحكيم من كانت أفعاله محكمة متقنة، وإنما تكون محكمة إذا وقعت حسب علمه، وإذا حصلت على حسب علمه لم تكن جزافاً ولا وقعت بالاتفاق"(٢).

فالحكمة عند الأشاعرة كما يقول الآمدي هي "تحقق ما يتقنه من صنعته، ويخلقه على وفق علمه به وإرادته له، لا بأن يكون له فيما يفعله غرض ومقصود»(٣).

ومن خلال هذه النقول التي ذكرت للأشاعرة يلاحظ أن كل إمام من أئمتهم أكد على جزئية تتعلق بموقفهم من الحكمة:

- فالباقلاني يؤكد في نصه على نفي الغرض كليةً في فعله تعالى.
- والبغدادي يؤكد على اتصافه تعالى بالحكمة، فَعَلَ أم لم يفعل، ردًا منه على القائلين بإيجابها أو لزومها مع الفعل.
- والشهرستاني يؤكد أيضًا على اتصافه تعالى بالحكمة، ويفسرها بوقوع الأشياء وفق علمه، ردًا منه على القائلين بلزوم العبث في الفعل الإلهي الذي يخلوا من فائدة.

---

(١) أصول الدين، البغدادي (ص١٤٩)، مطبعة الدولة، إستانبول، الطبعة الأولى، ١٣٦٤هـ – ١٩٢٨م.

(٢) نهاية الإقدام، الشهرستاني (ص٤٠١، ٤٠٢)، تحقيق: الفرد جيوم، مكتبة زهران، بدون تاريخ.

(٣) غاية المرام، الآمدي (ص٢٣٣)، تحقيق: أ.د حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ.

– والآمدي يزيد الأمر وضوحًا وبيانًا عن الشهرستاني ويفسرها بتحقق اتقان صنعته، وخلقه وفق علمه وإرادته، وليس كما يفسرها البعض بأن يكون لفعله غرض وقصد.

وبهذا يتبين أن الحكمة التي تتصف بها أفعاله تعالى عند الأشاعرة "ليست علة تعلل بها تلك الأفعال، أو غرضًا يحمله سبحانه على الفعل، أو باعثًا يتوخاه، أو علة غائية يتطلب حصولها، فذاك كله شأن المخلوقات التي تبعثها نقائضها على الاستكمال بما كانت عادمة له، ناقصة منه، خالية عنه، فتتشوف إليه، وتبتغي حصوله، وتتطلب وجوده"(١).

ولا يلزم من إثبات الأشاعرة للحكمة إثبات التعليل، فهم يؤكدون على أن أفعاله تعالى لا تعلل بالأغراض، وقد فرّقوا بين مفهوم الحكمة التي أثبتوها لله تعالى وبين مفهوم الغرض الذي ينزهون الله تعالى عنه، يقول الشهرستاني: " مذهب أهل الحق أن الله تعالى خلق العالم بما فيه من الجواهر والأعراض، وأصناف الخلق والأنواع، لا لعلة حاملة له على الفعل، سواء قدرت تلك العلة نافعة له أو غير نافعة، إذ ليس يقبل النفع والضر، أو قدرت تلك العلة نافعة للخلق، إذ ليس يبعثه على الفعل باعث، فلا غرض له في أفعال ولا حامل، بل علة كل شيء صنعه ولا علة لصنعه"(٢).

ويقول الآمدي: "مذهب أهل الحق أن الباري تعالى خلق العالم وأبدعه، لا لغاية يستند الإبداع إليها، ولا لحكمة يتوقف الخلق عليها، بل كل ما أبدعه من خير وشر ونفع وضر لم يكن لغرض قاده إليه، ولا لمقصود أوجب الفعل عليه، بل الخلق وأن لا خلق له جائزان، وهما بالنسبة إليه سيان"(٣).

---

(١) هوامش على الاقتصاد في الاعتقاد، أ.د محمد عبد الفضيل القوصي (ص٦١)، مكتبة الإيمان، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م.

(٢) نهاية الإقدام، الشهرستاني (ص١٣٧).

(٣) غاية المرام، الآمدي (ص٢٢٤).

من خلال ما سبق يتبين أن مقصد الأشاعرة الأسمى من نفي التعليل تنزيه الله تعالى، ولهذا فإن الحكمة التي أثبتوها ليست كالغرض الذي يقول به المعللة، ولو فُسرت الحكمة بأنها علة غائية فهي بهذا علة غائية ومثلها مثل الغرض الذي يرفضه الأشاعرة، فمتى وجد الدافع على الفعل الإلهي أو ما يسمى بالعلة الغائية سواءٌ سمي ذلك "حكمة، أم غرضًا، أم قصدًا، أم باعثًا، فهي جميعًا تندرج تحت مسمى التعليل الذي هو صنو الإيجاب، كلاهما مرفوضان، وكلاهما ابنان للتحسين والتقبيح العقليين"(١).

ولكن هل هذا الموقف هو موقف الأشاعرة جميعًا؟

عند استقراء موقف الأشاعرة من تلك القضية نجد أن بعض أئمتهم كانت لهم رؤية أخرى، وهي رؤية لا تتعارض مع أصول المذهب التي تؤكد على تنزيهه تعالى، كما أنها رؤية لا تتفق مع المخالفين لهم، فالإمام الغزالي في تعريفه للحكمة أعطى منحى جديدًا، فهو يؤكد على قصدها في الفعل الإلهي، وفي هذا يقول: "وأما الحكمة فتطلق على معنيين: أحدهما الإحاطة المجردة بنظم الأمور، ومعانيها الدقيقة والجليلة، والحكم عليها بأنها كيف ينبغي أن تكون، حتى تتم منها الغاية المطلوبة بها، والثاني: أن تنضاف إليه القدرة على إيجاد الترتيب والنظام وإتقانه وإحكامه"(٢).

وبالنظر إلى إمام آخر وهو الشريف الجرجاني نجد تطورًا عنده، فهو يصرح بأن أفعاله مشتملة على حكم ومصالح تعود على الخلق لا إلى الخالق، وفي هذا يقول: "فأفعاله – تعالى– محكمة متقنة مشتملة على حكم ومصالح لا تحصى،

(١) هوامش على الاقتصاد في الاعتقاد، أ.د محمد عبد الفضيل القوصي (ص٥٩).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي (ص٥٠)، تحقيق وشرح: د مصطفى عمران، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

راجعة إلى مخلوقاته – تعالى–، لكنها ليست أسباباً باعثة على إقدامه، وعللاً مقتضية لفاعليته، فلا تكون أغراضاً له، ولا عللاً غائية لأفعاله حتى يلزم استكماله بها، بل تكون غايات ومنافع لأفعاله، وآثاراً مترتبة عليها، فلا يلزم أن يكون شيء من أفعاله عبثاً خالياً عن الفوائد"(١).

وهنا نتساءل: هل هذا التطور معناه مخالفتهم للأصول التي بنى عليها الجمهور موقفهم من الحكمة والتعليل؟

على الرغم من تطور موقفهم إلا أنهم لم يخالفوا الأصول التي بنى عليها الجمهور رأيهم في المسألة، كما أنه لا يعني موافقتهم لمخالفيهم، فالغزالي "وإن خرج عن الرأي السائد لدى جمهرة الأشاعرة لكنه لم يذهب إلى الطرف المضاد، كما يبدو لأول وهلة"(٢).

فموقف هؤلاء لم يتغير من قضية نفي التعليل، بما يعني اقترابهم من المثبتة له، فقضية التعليل "رغم تطورها –عند بعضهم– لم تخرج عن الإطار الأشعري...، فهم لم يفترضوا انفصالا بين الفعل الإلهي وبين حكمة يتغياها الفاعل، أو غرض مقصود يبعثه على الفعل"(٣).

وخلاصة القول نقول: إن الأشاعرة في موقفهم الأصيل أو في موقفهم التطوري لا ينكرون أن أفعاله تعالى تشتمل على حكم، وما ينكرونه أن تكون هذه الحكم علّة غائية له سبحانه، وأن يكون الدافع للفعل غرضًا ومقصدًا يترقبه وينتظره، حاشاه جل وعلا.

---

(١) شرح المواقف، الجرجاني (٢٢٧/٨)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

(٢) هوامش على الاقتصاد في الاعتقاد، أ.د محمد عبد الفضيل القوصي (ص٦٧).

(٣) حديث في العلل والمقاصد، أ.د أحمد الطيب (ص١٢٩).

- **موقف الماتريدية:**

يؤكد الماتريدية أولًا على ثبوت اتصاف الله –سبحانه– بالحكمة، ولزومها في أفعاله تعالى ثانيًا، يقول الماتريدي: "إذا كان الله سبحانه عليماً لا يجهل، غنياً لا يمسّه حاجة ينتفع بدفعها، بطل أن يخرج فعله عن جهة الحكمة... ولذلك نفى الله ﷻ توهم اللعب عن فعله فقال: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾ ﴾ [الأنبياء: ١٦]"[(١)].

ويقول أبو المعين النسفي: "الحكمة صفة لله تعالى في الأزل، ثم الحكمة من صفات المدح والكمال، والسفه من صفات النقص، فكان الله تعالى موصوفًا بأنه حكيم، ووردت به نصوص لا خفاء بها، وهو يتعالى عن الوصف بالسفه"[(٢)].

ويقول صدر الشريعة عبيد الله المحبوبي: "أفعال الله تعالى معللة بمصالح العباد عندنا، مع أنه لا يجب الأصلح، وما أبعد عن الحق قول من قال: إنها غير معللة بها؛ فإن بعثة الأنبياء لاهتداء الخلق وإظهار المعجزات لتصديقهم، فمن أنكر التعليل فقد أنكر النبوة"[(٣)].

ويقول شيخ زاده الماتريدي: "ذهب المشايخ من الحنفية إلى أن أفعاله تعالى تترتب عليها الحكمة على سبيل اللزوم" [(٤)].

---

(١) التوحيد، الماتريدي (ص٩٧)، تحقيق: د فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

(٢) تبصرة الأدلة، أبو المعين النسفي (٥٨٥/١)، تحقيق: أ. د محمد الأنور حامد عيسى، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

(٣) التوضيح لمتن التنقيح، صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود البخاري، (١٣٤/٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م.

(٤) نظم الفرائد، شيخ زاده (ص٣٥)، المطبعة الأدبية، الطبعة الأولى، ١٣١٧هـ.

ويزيد البياضي موقفهم بقوله: "وأفعاله تعالى معللة بالمصالح والحكم تفضلاً على العباد، فلا يلزم الاستكمال، ولا وجوب الأصلح"(١).

من خلال هذه النصوص يتلخص موقف الماتريدية فيما يلي:

- الله تعالى متصف بالحكمة، وأفعاله –سبحانه– متصفة بالحكمة، وعدم اتصافه بها يقتضي السفه والعبث، وهو سبحانه منزه عن كل نقص.
- الحكمة لازمة للفعل الإلهي، فأفعاله تعالى معللة بالحكم والمصالح.
- القول باللزوم لا يعني الوجوب، وإنما هو تفضل منه سبحانه عليهم، فلا استكمال ولا غرض.

ولكن هل هذا يعني أنهم بهذا الموقف ابتعدوا عن الأشاعرة في نفيهم التعليل واقترابهم من مثبتيه؟

بالتأكيد هناك فرق بين الماتريدية وبين مثبتي التعليل، فالماتريدية يرون أن أفعاله تعالى معللة على سبيل اللزوم تفضلًا منه سبحانه لا وجوبًا –كما ذكرنا سابقًا–، أما غيرهم من القائلين بالتعليل فأفعاله تعالى عندهم معللة على سبيل الوجوب.

وأما الفرق بين الأشاعرة والماتريدية أن الحكمة عند الأشاعرة على سبيل الجواز، فهي مجرد ترتيب ونتيجة للفعل، أما الحكمة عند الماتريدية فهي على سبيل اللزوم، ففعل الله ﷻ لا يخلو عن الحكمة.

تعقيب:

بعد أن ذكرنا موقف أهل السنة من قضية التعليل، وتأكيدهم على نفي التعليل، كيف نفهم موقف بعضهم في القول بلزوم الحكمة في الفعل الإلهي؟ وكيف يستقيم

(١) إشارات المرام، البياضي (ص٥٤)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٦٨هـ – ١٩٤٩م.

هذا القول مع التأكيد على أنه –سبحانه– لا يجب عليه شيء؟ وهل يؤدي القول بإنكار التعليل إلى أن يستوي عنده –سبحانه– المؤمن وغير المؤمن؟

إن اللزوم وإن كان معناه عدم الانكفاك عقلًا أو عرفًا إلا أنه لا يؤدي معنى الوجوب الذي قال به بعض المعللة بما لا يتناسب إطلاقه على الذات الإلهية، أما الإلزام فهو إلزام ذاتي "فالله –سبحانه– لا يرجع عليه شيء من إيمان المؤمنين أو كفر الكافرين، فسواء آمن العالم كله أو كفر ما ضره ذلك، ولا نقص أو زاد في ملكه شيئًا، وهو –سبحانه– له أن يتفضل على الناس بالخير، وهذا منه تفضل وإحسان لا حق واجب، وله أن يؤلم من شاء من عباده، وهذا تصرف في ملكه، لا يصح لعقل واسع النظرة أن يلومه –سبحانه– على ذلك، ولو لام فإن هذا اللوم منه عبث؛ لأنه لا فائدة فيه، ولا يؤثر بالنسبة إلى الله –سبحانه– في شيء.

فله –سبحانه– حرية التصرف المطلق في عباده كيف يشاء إعطاءً أو حرمانًا، نعيمًا أو عذابًا، ولكنه –سبحانه– قد يتفضل فيعد بعض عباده بعطاء كالتمكين في الأرض أو الثواب، وقد يخبر–سبحانه– أنه سيتصرف في ملكه بإيقاع بعض الآلام، وقد يربط –تعالى– ما أخبر به بأمور أخرى مقارنة، وقد يخبرنا أنه قرن أشياء بأخرى مدة معينة أو غير معينة.

وهذا هو الإلزام الذاتي الحقيقي، بمعنى إلزام الذات لنفسها بنفسها بإرادة وحرية كاملة دون قهر أو تكليف من خارج"[١].

ويمكن أن نفهم ما قاله الحكيم الترمذي والماتريدية في هذا السياق، ولكن هل هذا القول يؤول في نهاية المطاف إلى كلام المعتزلة في التعليل أم أن هناك فرق؟

(١) أساس التحسين والتقبيح لدى الإسلاميين ومقارنته بمذهب كانت، أ.د قنديل محمد قنديل (٨٤٠/٢، ٨٤١)، طبعة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ١٤٤٣هـ – ٢٠٢٢م.

بالتأكيد هناك فرق بينهما وقد أشرنا إلى ذلك، ولكن نجمل المفارقة بين الإلزام الذاتي الذي قال به بعض أهل السنة وبين الوجوب الاعتزالي وذلك من خلال ما يلي:

- الإلزام الذاتي مبني على كمال الذات الإلهية علمًا وصدقًا، أما الوجوب الاعتزالي فمبني على الوجوب العقلي في الاستحقاق.
- الإلزام الذاتي لا يدركه بالعقل إلا بعد إخبار الله –تعالى– الخبر الشرعي، أما الوجوب الاعتزالي فيمكن الإدراك بالعقل قبل الشرع.
- الإلزام الذاتي ينظر إليه على أنه تفضل من –سبحانه–، أما الوجوب الاعتزالي فيثبت الاستحقاق عند الله للمثاب.
- الإلزام الذاتي لا يتعارض مع أحكام العقل بالفرق بين الخالق والمخلوق، بخلاف الوجوب الاعتزالي .
- الإلزام الذاتي من خلاله يمكن الجمع بين نصوص القرآن والأحاديث دون تعارض والتي تثبت إطلاق المشيئة والقدرة الإلهية وبين النصوص التي تثبت وجوب وقوع تصرفات الله على نحو معين يتمثل فيه الفضل أو العدل، أما الوجوب الاعتزالي فلا يمكنه الجمع بين هذه النصوص[1].

وعلى الرغم من الدفاع عن القول بلزوم الحكمة في الفعل الإلهي –تفضلًا منه سبحانه– والذي قال به البعض، إلا أن موقف جمهور الأشاعرة في تأكيدهم على نفي التعليل نجد فيه تعظيم للذات الإلهية، وليس كما يردد بعض مخالفيهم أنه موقف يترتب عليه نقص، أو عبث في الفعل الإلهي.

فهذا الموقف عند التحقيق يصحح المقصد، وبه يتحقق المعنى الحقيقي للعبودية لله –سبحانه–، فالعبد يعبده لأنه خالق معبود مستحق للعبادة، لا لمنافع دنيوية أو

(١) أساس التحسين والتقبيح لدى الإسلاميين ومقارنته بمذهب كانت، أ.د قنديل محمد قنديل (٢/٨٤٠، ٨٤١).

أخروية تعود إلى العبد فضلًا عن عودتها إليه سبحانه، وهذا تحقيق لقوله تعالى: ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحج:٦٤]، وقوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر:١٥].

ثانيًا: الحكمة والتعليل عند المخالفين لأهل السنة:

نستعرض موقف بعض المخالفين لأهل السنة في الحكمة والتعليل، وهو القول بإثبات التعليل وما ترتب عليه، ونكتفي بموقف المعتزلة وابن تيمية؛ لتميّز موقفهم التعليلي ومخالفته لموقف أهل السنة، وذلك من خلال ما يأتي:

- **موقف المعتزلة:**

يؤكد المعتزلة على إثبات التعليل لله تعالى، وهذا ناشئ عن موقفهم من التحسين والتقبيح العقليين، فالعلة عند المعتزلة هي الوصف المؤثر في الحكم بذاتها، لا بجعل جاعل(١).

ويراد بالحكمة في أفعاله تعالى عندهم أنه –سبحانه– "لا يفعل ما قبّح عند العقل ولا يختاره، ولا يخل بما هو واجب عليه عقلاً، فأفعاله تعالى لا تجري إلا وفاقا مع العقل"(٢).

وبهذا يتبين أن المعتزلة يؤكدون على أنه سبحانه لا يفعل الفعل إلا لعلة أو لغرض، فالفعل الإلهي بلا غرضٍ يؤدي إلى السّفه والعبث، وإذا كان الله سبحانه متصف بالحكمة فالحكيم –عندهم– من يفعل أحد أمرين: إما أن ينتفع أو ينفع غيره، ولما تقدس سبحانه وتعالى عن الانتفاع ثبت أنه يفعل لينفع غيره، فلا يخلو فعله من صلاح (٣).

---

(١) ينظر: المغني، القاضي عبد الجبار (٢٨٥/١٧).

(٢) هوامش على الاقتصاد، أ.د محمد عبد الفضيل القوصي (ص٤٣) بتصرف يسير.

(٣) ينظر: المختصر في أصول الدين، القاضي عبد الجبار (٢٣١/٢)، تحقيق: د محمد عمارة، دار الهلال، ١٩٧١م. الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار (ص٣٤٥)، تحقق: د فيصل بدير عون، جامعة الكويت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

وبهذا يرى المعتزلة أن فعله تعالى له غرض، إلا أن هذا الغرض لا يعود إليه –سبحانه–؛ لتنزهه سبحانه عن ذلك، وإنما يعود الغرض على العباد.

فهم نظروا إلى الفعل الإلهي المجرد عن الفائدة على أنه عبث لا يليق بذاته، ولمّا ثبت أنه سبحانه عدل حكيم فهذا يوجب ألا يصدر منه الفعل بلا حكمة وغرض.

- **موقف ابن تيمية:**

يوافق ابن تيمية المعتزلة في القول بتعليل أفعاله تعالى، وفي هذا يقول: " كل ما فعله –سبحانه– علمْنا أن له فيه حكمة، وهذا يكفينا من حيث الجملة، وإن لم نعرف التفصيل، وعدم علمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا بكيفية ذاته، وكما أن ثبوت صفات الكمال له معلوم لنا وأما كنه ذاته فغير معلومة لنا....، وكذلك نحن نعلم أنه حكيم فيما يفعله ويأمر به، وعدم علْمنا بالحكمة فى بعض الجزئيات لا يقدح فيما علمناه من أصل حكمته، فلا نكذب بما علمناه من حكمته ما لم نعلمه من تفصيلها"[(١)].

إلا أنه يختلف معهم في أنه لم يكتف بكون التعليل بالحكم والمصالح يعود إلى العباد فقط كما يقول المعتزلة؛ وإنما زاد عليهم بأنها تعود إليه –سبحانه– أيضًا، فالحكمة في الفعل الإلهي عند ابن تيمية تتضمن أمرين اثنين، الأمر الأول: حكمة تعود إلى الخالق يحبها ويرضاها، والأمر الثاني: حكمة تعود إلى عباده[(٢)].

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦٢/٣)، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

(٢) ينظر: المرجع السابق (٣٥/٨).

ويؤكد ابن تيمية على الغرض الذي يعود إلى الخالق بأن الطاعة يحبها الله ويرضاها، ويفرح بتوبة التائب، ويغار مِن أن يقدم العبد على ما حرمه عليه ونهاه، فكان فيما أمر به من الطاعات عاقبته حميدة تعود إليه وإلى عباده(١).

ويقول: "فإن قيل هو فعله –تعالى– لا لغرض يعود إليه بل لغرض يعود إلى غيره وهو الإحسان إلى الغير وهذا يدفع المحذور.

قيل الإحسان إلى الغير إما أن يكون بالنسبة إلى ذاته أولى من تركه وإما ألا يكون، فإن كان مساويا لم يكن غرضا، وإن لم يكن مساويا عاد المحذور.

ومن فعل لغرض غيره كان الفاعل دون المفعول، كالخادم والمخدوم، ومن الممتنع أن يكون غير الله أشرف منه، فيمتنع أن يفعل لغرض غيره.

وإن قيل: إنه فعل العالم لا لغرض كان عابثا والعبث على الحكيم محال، ولأنه يكون ترجيحا لأحد طرفي الممكن على الآخر من غير مرجح وهو محال"(٢).

وبهذا يتبين أن ابن تيمية خالف أهل السنة بإثباته التعليل في أفعاله تعالى، وقوله بأن الفعل يعود بالغرض على الخالق والمخلوق، أما الأشاعرة فدائمًا ما يؤكدون على هدم فكرة الغرض في أفعاله تعالى، فلا غرض يعود إلى المخلوق كما يقول المعتزلة وابن تيمية، أو غرض يعود إلى الخالق كما يقول ابن تيمية(٣).

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٦/٨).

(٢) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية (١٦٢/١، ١٦٣)، مطبعة الحكومة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٣٩٢م.

(٣) ينظر: أصول الدين، البغدادي (ص٨٣).

تعقيب:

عرفنا مما سبق موقف أهل السنة من التعليل، وموقف مخالفيهم الذي يؤكد إثباته، وربما يرى البعض أن ثمة تناقضًا في موقف أهل السنة وذلك بوصفه سبحانه بالحكمة وإثباتها له في فعله، وتنزييه عن يكون له قصدًا وغرضًا في الفعل.

والحقيقة أنه لا تناقض، وذلك من خلال الوقوف على المراد من الحكمة والعلة والغرض عندهم، فالذي ينفيه أهل السنة "إنما هو الحمل على المنافع والحكم، أما علمه تعالى بها وإرادته لها فإنهم يثبتونها بكل قوة، ويرون أن هذه الحكم والمنافع مظاهر رحمات الله وإحسانه إلى خلقه.

ومعنى الغرض عندهم أن يشتمل الفعل على حكمة تبعثه عقلًا على إيجاده، بحيث يلزم نقصه لو لم يفعل، فيكون موجبًا للفعل، ولا شك أن الغرض بهذا المعنى يلزمه النقص قبل الفعل والاكتمال به، وهو ما يجب أن ينفيه كل مسلم.

ونحن نقول إنه تعالى لا غرض له في الفعل؛ لأن كل أفعاله جارية على وفق علمه نقول إنه تعالى لا غرض له في الفعل؛ لأن كل أفعاله جارية على وفق علمه وإرادته، ولا كمال له يتجدد بفعلها، فهو الغني في ذاته وصفاته.

أما ما يقرره ابن تيمية من أنه لا يعقل في الشاهد إلا فاعلًا مستكملًا بفعله، أو أن أفعاله سبحانه ليست غيره؛ لأنها حصلت بقدرته ومشيئته فلا مانع أن يكتمل بها، أو أنه لا مانع أن تكون بعض الكمالات الإلهية نقصًا في وقت وكمالًا في وقت، أو أن الفعل بدون الغرض لا يعقل؛ فكلام جدلي ينزل دون درجة الألوهية التي لا يتصور كمال يمكن ثبوته لها إلا وهو ثابت، فضلًا عن أنه لا يتناسق مع

هذا النص القرآني الجليل في قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر:١٥]"(١).

وبهذا يتبين أن أهل السنة لم يقعوا في تناقض، وذلك من خلال بيان مدلول هذه المفاهيم عندهم، فالنفي والإثبات لم يكونا على شيء واحد.

(١) أساس التحسين والتقبيح لدى الإسلاميين ومقارنته بمذهب كانت، أ.د قنديل محمد قنديل (٨٣٤/٢، ٨٣٥).

المبحث الرابع

مدى تأثر المتكلمين بالحكيم الترمذي

لقد كان لموقف الحكيم الترمذي من التعليل الأثر الكبير على بيئته ومجتمعه ومن جاء بعده، فهو من الأوائل الذين دافعوا عنه، فأثبت التعليل في الفعل الإلهي بصورة مغايرة لإثبات المعتزلة، ورتب على تعليله إثبات مقاصد الشريعة في التشريعات والعبادات.

- **تأثير الحكيم على مجتمعه:**

استطاع الحكيم الترمذي بهذا الموقف الذي خالف به الرأي السائد في بيئته أن يفتح الطريق ويمهده للقول بالتعليل عند بعض المدارس الكلامية التي نشأت في بيئته، وهذا نجده عند مدرسة من مدراس أهل السنة وهي المدرسة الماتريدية.

فالماتريدية أثبتوا تعليل أفعاله تعالى بالحكمة، وأنها لازمة من لوازم فعله، أما عن شواهد تأثر هذه المدرسة بالحكيم الترمذي فإن الإمام الماتريدي مؤسس المدرسة الماتريدية عاصر الحكيم الترمذي، وعاشا في بيئة جغرافية مجاورة.

والحكيم الترمذي هو من واجه الثقافة السائدة في عصره التي تنفي التعليل، ولهذا جعل موقفه من التعليل عنوان كتابه، وهذا يجعلنا نقول: إنه أول من أثبت التعليل في بيئته ومجتمعه في بلاد ما وراء النهر، وإن كان القول بالتعليل قد ظهر قبل ذلك على يد المعتزلة في موطن وبيئة أخرى.

والمتتبع لكلام الإمام الماتريدي يجد أنه يردد مثل عباراته في الحديث عن الحكمة، وتنزيهه سبحانه عن العبث، يقول الماتريدي: "وخروج كل ذي عقل فعله

عن طرِيق الحكمة قبِيح عنه، فلا يحتمل أن يكون العالم الذي العقل منه جزء مؤسسا على غير الحكمة أَو مجعولا عبثًا"(١).

ويقول الماتريدي في تفسيره لقوله تعالى:﴿ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ [النساء ١٦٥]، "أخبر -سبحانه- أنه بعث الرسل بالبشارة في العاقبة لمن أطاعه، والإنذار لمن عصاه؛ فهذا ليعلم أن كل أمر لا عاقبة له فهو عبث، ليس من الحكمة، وأن الذي دعا الرسل الخلق إليه إنما دعوا لأمر له عاقبة؛ إذ في عقل كل أحد أن كل أمر لا عاقبة له ليس بحكمة"(٢).

وقد مر بنا ما قاله الحكيم الترمذي في هذا السياق، وتأكيده على أن من أنكر الحكمة في الفعل الإلهي فقد أهمل وعطّل الأمر، ونسب هذا الفعل إلى العبث واللعب(٣).

- **تأثير الحكيم على بعض المتكلمين:**

لم يقف تأثير الحكيم الترمذي على بيئته وعصره، بل امتد هذا التأثير على من جاء بعده، وذلك من خلال مطالعتهم لتراثه، وهنا سنتحدث عن شخصيتين تأثرا به في موقفه من الحكمة والتعليل.

- **<u>الإمام الغزالي:</u>**

عرفنا فيما سبق تطور موقف الغزالي من الحكمة والتعليل، وعند التحقيق يتبين مدى تأثره بالحكيم الترمذي، فلقد ظهر تأثر الغزالي به في جوانب متعددة، وإذا كان كتاب (الإحياء) من أكثر مؤلفاته شهرة وأوسعها معرفة فقد ظهر "أثر

(١) التوحيد، الماتريدي (ص٤).

(٢) تأويلات أهل السنة الماتريدي (٤٢٠/٣)، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، - ٢٠٠٢٥م.

(٣) ينظر: إثبات العلل، الحكيم الترمذي (ص٧٦).

الترمذي بوضوح في موضوعين رئيسيين من موضوعات الكتاب، أولهما كتاب العلم، وثانيهما كتاب ربع المهلكات، وفي كتاب العلم هذا يبدو أثر الترمذي واضحًا في منهج تفكير الغزالي"[١].

أما عن دلالة التأثر به في قضية التعليل فهذا نراه جليًا ابتداء بتأليف الغزالي كتابًا جمع فيه الحكمة في فعله تعالى من بعض مخلوقاته، سماه: (الحكمة في مخلوقات الله)، على غرار الحكيم الترمذي في تسمية كتابه، وقد أكد الغزالي في كتابه على القصد في الفعل الإلهي، مما يجعله أكثر قربًا من قول الحكيم بلزوم الحكمة في فعله تعالى.

وإذا كان الترمذي أكد على أن الحكمة تقتضي المرور بتجربة روحية صادقة، وذلك بإعمال العقل في النظر والتفكر، وعندئذ يفيض الله على قلوب عباده الصادقين بينابيع الحكمة، فهذا ما ردده الغزالي بقوله: "اعلم وفقك الله توفيق العارفين، وجمع لك خير الدنيا والدين، أنه لما كان الطريق إلى معرفة الله سبحانه التعظيم له في مخلوقاته، والتفكر في عجائب مصنوعاته، وفهم الحكمة في أنواع مبتدعاته، وكان ذلك هو السبب لرسوخ اليقين..." [٢].

ولا بد وأن نشير إلى أن الغزالي وإن تأثر به في قضية التعليل من حيث المبدأ إلى أنه لم يوافقه فيما يخالف أصول المذهب، وذلك بالتأكيد على أنه لا فائدة تعود إلى إليه سبحانه من فعله، فضلا عن القول بفائدة تعود إلى العبد.

---

(١) الحكيم الترمذي: دراسة لآثاره وأفكاره، د محمد إبراهيم الجيوشي (ص٣٣١)، دار النهضة العربية، القاهرة.

(٢) الحكمة في مخلوقات الله، الغزالي (ص١٣، ١٤)، تحقيق: محمد رشيد قباني، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م – ١٣٩٨هـ.

- **ابن تيمية:**

تأثر ابن تيمية بالحكيم الترمذي بصورة واضحة في إثباته التعليل، وقد ظهر هذا التأثر في تأكيد ابن تيمية على تعليل أفعاله تعالى[١].

ليس ذلك فحسب بل ظهر هذا التأثر ثانية في إرجاع ابن تيمية الحِكم إلى الخالق مع المخلوق، فالحكيم الترمذي يرى أن التعليل يعود على الخالق أيضًا، وله نصوص يفهم منها هذا القول، فمثلا يقول: " (ولا أحد أحب إليه المدح من الله تعالى)، ولا أحد أحب إليه العذر من الله، كذلك روى في الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثًا بذلك الجارود بن معاذ، حدثني أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[٢]، فمن أحب المدح أحب أن يكون أمره ظاهرًا يعرفه الجميع لئلا يتحير الخلق في مدحه"[٣].

وابن تيمية –كما مر بنا– زاد على المعتزلة بإرجاع فوائد تعود إلى الخالق، وهو بهذا يتابع الحكيم في موقفه، فابن تيمية قد اطلع على تراث الحكيم الترمذي، ويستشهد بكلام الحكيم في مواطن متعددة، ومن ذلك مثلا ما نقله عنه في بيان معنى اسم الله (الصمد) وذلك بقوله: " قال محمد بن علي الحكيم الترمذي: هو الأول بلا عدد والباقي بلا أمد والقائم بلا عمد، وقال أيضا: الصمد الذي لا تدركه الأبصار، ولا تحويه الأفكار، ولا تبلغه الأقطار، وكل شيء عنده بمقدار "[٤].

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦٢/٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الغيرة، رقم: (٥٢٢٠)، وأخرجه مسلم في صحيحه من طرق عن الأعمش بهذا الإسناد، كتاب التوبة، باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش، رقم: (٢٧٦٠).

(٣) إثبات العلل، الحكيم الترمذي (ص٦٧).

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢١٨/١٧).

لم يكتف ابن تيمية بالنقل عن الحكيم الترمذي بل نجده يدافع عنه، وذلك فيما نسب إليه بتفضيل خاتم الأولياء على خاتم الأنبياء وتكفيره بقوله: " الرجل أجل قدرا وأعظم إيمانا من أن يفتري هذا الكفر الصريح ولكن أخطأ شبرًا ففرّعوا على خطئه ما صار كفرا"(١).

علمنا مما سبق تأثير الحكيم الترمذي في إثباته التعليل على بعض المدراس الكلامية، وذكرنا تأثر الماتريدية والغزالي وابن تيمية به، لكن **ما الفرق بين موقف الحكيم الترمذي وموقفهم؟**

عند التحقيق يتبين الفرق بينهم، فالماتريدية وإن وافقوا الحكيم الترمذي في إثبات التعليل، والقول بلزوم الحكمة في أفعاله؛ إلا أنهم لم يوافقوه في القول بأن الفعل له فائدة تعود إلى الخالق، وهو أيضًا ما يقوله الغزالي، أما ابن تيمية فإنه يؤكد على أن هناك حكم وفوائد تعود إلى الخالق، وهو ما وافق فيه الحكيم الترمذي.

ونتساءل ثانية: هل ثمة فرق بين ما ذهب إليه الحكيم الترمذي وابن تيمية في هذا الصدد؟

نعم هناك فرق بينهما، فالحكيم الترمذي لم ينص صراحة على أن هناك حكما وفوائد تعود إلى الخالق؛ وإنما اكتفى بذكر ما ورد من آثار أو روايات والتعليق عليها بما يُفهم منه ذلك، أما ابن تيمية فقد انشغل بتلك القضية، وقام بالتأكيد على أن الفائدة لا تعود إلى الخلق فحسب؛ بل لا بد من عودتها أيضًا إلى الخالق، وقام بالرد على أهل السنة في تأكيدهم على أنه لا فائدة تعود إليه – سبحانه–.

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢/٢٣١).

وقبل ختام هذا المبحث أقول: لقد كان للحكيم الترمذي الأثر الكبير على الفكر الإسلامي، فتأثر به العديد من أصحاب الاتجاهات المختلفة، وهذا إنما يؤكد على محورية شخصيته وعظيم أثرها، كما يؤكد على عظم تراثه الذي كان محط اهتمام الكثير.

إنه على الرغم مما مرّ به الحكيم الترمذي من محن وتضييق وسوء ظن له ولكلامه في حياته؛ إلا أنه تمكن من تجاوز محنته في حياته، وعلى الرغم أيضًا مما نقله عنه بعض المؤرخين من صورة غير دقيقة في تراجمهم؛ إلا أن تراثه ظل باقيًا محفوظًا إلى يومنا هذا، واستفاد منه الكثير، ولم يعبأ أحد بما قيل في حقه من إساءة وسوء ظن، فتراثه ينطق بلسانه، ويدافع عنه، فرحمه الله رحمة واسعة.

خاتمـــــة

يمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:

- الأشاعرة لا ينكرون أن أفعاله تعالى تشتمل على حكم، وما ينكرونه أن تكون هذه الحكم علة له سبحانه.
- الماتريدية يقولون بلزوم الحكمة في أفعاله تعالى، وهذا الموقف منهم يختلف عن موقف المعللة، فالماتريدية يرون أن أفعاله تعالى معللة على سبيل اللزوم تفضلا منه سبحانه لا وجوبًا، أما غيرهم من القائلين بالتعليل فأفعاله تعالى عندهم معللة على سبيل الوجوب.
- المعتزلة في موقفهم التعليلي يؤكدون على أن غرضًا يعود إلى الخلق من فعله –تعالى– وزاد عليهم ابن تيمية بأن غرضًا يعود إلى الخالق.
- الفعل الإلهي عند الحكيم الترمذي لا يخلو من الحكمة، فالحكمة لازمة لفعله –سبحانه–، فلا شيء من المقادير يجري على العباد إلا بحكمة.
- يؤكد الحكيم الترمذي على أهمية العقل ومكانته في إدراك العلل، فهو أساس لا يمكن تخطيه، ومن هنا بنى الحكيم الترمذي موقفه التعليلي على قضية العدل الإلهي.
- الجانب الصوفي عند الحكيم الترمذي كان له الأثر في بيان التعليل، وذلك بإظهار محاسن الشريعة، ومقاصد التكاليف الشرعية.
- كان لموقف الحكيم الترمذي من الحكمة والتعليل في أفعاله تعالى الأثر البالغ على الفكر الإسلامي وعلى من أتى بعده، ونرى ذلك جليًا في موقف الماتريدية والغزالي وابن تيمية، مع اختلاف مواقفهم.

ويوصي الباحث بدراسة الآراء الكلامية للحكيم الترمذي ومقارنتها مع المدراس الكلامية، وخاصة المدرسة الماتريدية التي نشأت وازدهرت في موطنه، والوقوف على مواطن التأثير والتأثر.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

- إثبات العلل، الحكيم الترمذي، تحقيق: خالد زهري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- أساس التحسين والتقبيح لدى الإسلاميين ومقارنته بمذهب كانت، أ.د قنديل محمد قنديل، طبعة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م.
- إشارات المرام من عبارات الإمام، كمال الدين البياضي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.
- الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، تحقيق: د سليمان دنيا، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، تحقق: د فيصل بدير عون، جامعة الكويت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- أصول الدين، البغدادي، مطبعة الدولة، إستانبول، الطبعة الأولى، ١٣٦٤هـ - ١٩٢٨م.
- الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي، تحقيق وشرح: د مصطفى عمران، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- الآمدي وآراؤه الكلامية، أ.د حسن محمود الشافعي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، مطبعة الحكومة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٣٩٢م.
- بيان الكسب للحكيم الترمذي، أ.د عبد الفتاح بركة، طبعة هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.

- تبصرة الأدلة في أصول الدين، تحقيق: أ. د محمد الأنور حامد عيسى، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.
- التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، القاضي الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- التوحيد، أبو منصور الماتريدي، تحقيق: د فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
- التوضيح لمتن التنقيح، صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- الحج وأسراره، الحكيم الترمذي، تحقيق: حسني نصر زيدان، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- الحكمة في مخلوقات الله، الغزالي، تحقيق: محمد رشيد قباني، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م - ١٣٩٨هـ.
- الحكيم الترمذي: دراسة لآثاره وأفكاره، د محمد إبراهيم الجيوشي، دار النهضة العربية، القاهرة.
- حديث في العلل والمقاصد، أ.د أحمد الطيب، طبعة مجلس حكماء المسلمين، الطبعة الثالثة، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.
- حلية الأولياء، أبو نعيم الأصفهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
- رسالة بدوّ شان، الحكيم الترمذي، منشور ضمن كتابه: ختم الأولياء، تحقيق: عثمان إسماعيل يحيى، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

- سير أعلام النبلاء، الذهبي، دار الحديث – القاهرة، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
- شرح المواقف، الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.
- الصلاة ومقاصدها، الحكيم الترمذي، تحقيق: حسني نصر زيدان، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، ١٩٦٥م.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- غاية المرام في علم الكلام، سيف الدين الآمدي، تحقيق: أ. د حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١هـ.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، السعودية، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- المختصر في أصول الدين، القاضي عبد الجبار، تحقيق: د محمد عمارة، دار الهلال، ١٩٧١م.
- المعجم الوسيط، نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، طبعة مجمع اللغة العربية، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.
- معرفة الأسرار، الحكيم الترمذي، تحقيق: محمد إبراهيم الجيوشي، دار النهضة العربية.

- المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، طبعة وزارة الثقافة، مصر، الطبعة الأولى.
- نشأة الفكر المقاصدي وتطوره من القرن الثالث إلى القرن العشرين، العربي إدناصر، مجلة عالم الفكر، العدد:١٧٣، ٢٠١٨م.
- نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية في العقائد، شيخ زادة، المطبعة الأدبية، الطبعة الأولى، ١٣١٧هـ.
- نهاية الإقدام، الشهرستاني، تحقيق: الفرد جيوم، مكتبة زهران، بدون تاريخ.
- نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول، الحكيم الترمذي، تحقيق: توفيق محمود، دار النوادر، الطبعة الأولى،١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- هوامش على الاقتصاد في الاعتقاد، أ.د محمد عبد الفضيل القوصي، مكتبة الإيمان، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

References

- **The Holy Quran.**
- *Ithbat Al-Ilal.* Al-Hakim At-Tirmidhi, 1st ed, 1998 AC, Publications of the Faculty of Arts and Humanities – Rabat.
- *Asas At-Tahsin wa At-Taqbih Inda Al-Islamiyyin wa Muqaranatahu Bimadhhab Kant* Qandil Muhammad Qandil, Islamic Research Academy – Al-Azhar, 1443 AH – 2022 AC.
- *Isharat Al-Maram min Ibarat Al-Imam.* Kamal Ad-Din Al-Baydawi, Mustafa Al-Babi Al-Halabi Press, 1st ed, 1368 AH – 1949 AC.
- *Al-Isharat wa At-Tanbihat.* Ibn Sina, 3rd ed, Dar Al-Maarif.
- *Al-Usul Al-Khamsah* . Al-Qadi Abd Al-Jabbar, Kuwait University, 1st ed, 1998 AC.
- *Usul Ad-Din.* Al-Baghdadi, Dawla Press – Istanbul, 1st ed, 1364 AH – 1928 AC.
- *Al-Iqtisad fi Al-Itiqad.* Al-Ghazali, 1st ed, 1430 AH, Dar Al-Basair – Cairo.
- *Al-Hajj wa Asraruh.* Al-Hakim At-Tirmidhi, Al-Saadah Press – Egypt, 1st ed, 1389 AH – 1969 AC.
- *Al-Hikmah fi Makhluqat Allah.* Al-Ghazali, 1st ed, 1398 AH – 1978 AC, Dar Ihyaa Al-Ulum – Beirut.
- *Hadith fi Al-Ilal wa Al-Maqasid* . Dr. Ahmad At-Tayeb, 3rd ed, 1440 AH – 2019 AC, Muslim Council of Elders.
- *Hilyat Al-Awliya.* Abu Nuaym Al-Asfahani, 4th ed, 1405 AH, Dar Al-Kitab Al-Arabi – Beirut.

فهرس الموضوعات

م	الموضوعات
١	ملخص
٢	مقدمة
٣	التمهيد: التعريف بالحكيم الترمذي
٤	المبحث الأول: التعريف بالحكمة والتعليل
٥	المبحث الثاني: موقف الحكيم الترمذي من الحكمة والتعليل
٦	المبحث الثالث: الحكمة والتعليم عند المتكلمين
٧	المبحث الرابع: مدى تأثر المتكلمين بالحكيم الترمذي
٨	الخاتمة
٩	المصادر المراجع
	فهرس الموضوعات